

الأمم المتحدة: من رماد الحرب إلى الميثاق العالمي

تحليل نشأة المنظمة ومبادئها القانونية والسياسية

دراسة تاريخية وقانونية (١٩٣٩-١٩٤٦)



مدينة أوروبية، خريف ١٩٣٩

خريف ١٩٣٩: انهيار النظام الدولي القديم

شهد خريف عام ١٩٣٩ انهيار عصبة الأمم تماماً، حيث تحولت أوروبا إلى ميدان لحرب طاحنة امتد سعيها ليشمل شعوب العالم.

الاجتماعات بين القوى العظمى لم تكن تهدف فقط لمواجهة "دول المحور"، بل تضمنت قناعة بضرورة إقامة تنظيم دولي جديد يكون "أوفى تنظيماً، أكثر فاعلية، وأشمل اختصاصاً" من العصبة السابقة.

	
١٩٣٩	المستقبل
عصبة الأمم (فشل)	تنظيم شامل وفعال

١٩٤١: تصريح الأطلسي وبداية الرؤية

١٤ آب ١٩٤١ - اجتماع روزفلت وتشيرشل

بينما كانت ألمانيا تحقق انتصاراتها، صدر
'تصريح الأطلسي' ليرسي القواعد الأولى للنظام
العالمي الجديد:

- إقرار مبدأ 'الأمن الجماعي'.
- التخلي عن استخدام القوة.
- التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول.

أشار التصريح بوضوح إلى ضرورة إقامة نظام
دائم للأمن العام بعد الحرب.

١٩٤٢: ولادة اسم 'الأمم المتحدة'

UNITED NATIONS

الالتزام المستقبلي

إلزام النفس بإقامة منظمة دولية تضمن استتباب السلام والأمن الدوليين.



تصريح الأمم المتحدة (١ كانون الثاني ١٩٤٢)

٢٦ دولة تعهدت باستخدام كامل إمكانياتها ضد دول المحور، والامتناع عن عقد أي صلح منفرد.



Jan 1942
(26 Nations)



Mar 1945
(+21 Nations)

١٩٤٣: عزم القوى العظمى (موسكو وطهران)



١ كانون الأول - مؤتمر طهران

لقاء القمة بين روزفلت، ستالين، وتشيرشل.
تأكيد التحالف ورسم ملامح عالم ما بعد الحرب.

٣٠ تشرين الأول - إعلان موسكو

الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، والصين يعلنون العزم على إنشاء تنظيم دولي "في أقرب وقت ممكن" قائم على مبدأ المساواة في السيادة.



١٩٤٤: مؤتمر دمبارتن أوكس وصياغة "المقترحات"

اجتماع ممثلي الدول الأربع الكبرى (٢١ آب ١٩٤٤)



العقبة السياسية

النجاح الفني مقابل الجمود السياسي:
رغم نجاح الخبراء في وضع النظام
القانوني، بقيت مسألة "التصويت في
مجلس الأمن" معلقة لتُحسم لاحقاً من
قبل الزعماء.



صدرت "مقترحات" في ٧
تشرين الأول ١٩٤٤
تضمنت:

- الأسس العامة للنظام.
- الأهداف والمبادئ.
- اعتماد اسم "الأمم
المتحدة" رسمياً.

١٩٤٥: مؤتمر يالطا وحل المعضلات السياسية

روزفلت - ستالين - تشرشل (شباط ١٩٤٥)



الأساس القانوني

الاتفاق النهائي على
الأسس العامة للنظام
القانوني للمنظمة.



مناطق النفوذ

تحديد مناطق النفوذ بين
المنتصرين (حجر الزاوية
في العلاقات الدولية
العلاقات الدولية لاحقاً).



دعوة الانعقاد

تحديد موعد مؤتمر سان
فرانسيسكو في ٢٥
نيسان ١٩٤٥.

”الاتفاق على حل مسألة الفيتو.“

مؤتمر سان فرانسيسكو: صياغة الميثاق

بحضور ٥٠ دولة



لم يكن مجرد حفل توقيع، بل ورشة عمل ضخمة اعتمدت مقترحات ديمبارتن أوكس كورقة عمل أساسية للنقاش والتعديل.

من التوقيع إلى التنفيذ (١٩٤٥-١٩٤٦)

٢٦ تموز ١٩٤٥

انتهاء أعمال المؤتمر والاتفاق على الميثاق (١١١ مادة) والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥

دخول الميثاق حيز التنفيذ بعد تصديق الدول الخمس الكبرى وأغلبية الدول الأخرى.

١٠ كانون الثاني ١٩٤٦

عقد أول جلسة للجمعية العامة في لندن، قبل اختيار نيويورك مقراً دائماً.



الهدف الأول: حفظ السلم والأمن الدوليين



المادة ١: اتخاذ التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وقمع أعمال العدوان.

نطاق التدخل

المقصود هو "السلم بين الدول". لا تتدخل المنظمة في الشؤون الداخلية أو الحروب الأهلية إلا إذا هددت السلم الدولي.

الدور المصري

يعود الفضل لوفد مصر في سان فرانسيسكو إضافة عبارة "وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي" لضمان عدم استخدام القوة لخدمة مصالح الكبار فقط.

الهدف الثاني: إنماء العلاقات الودية وحق تقرير المصير

المساواة في الحقوق بين الشعوب

- ✓ الشعوب المستقلة تختار شكل حكومتها بحرية.
- ✓ الشعوب غير المستقلة لها الحق في تقرير مستقبلها السياسي.
- ✓ أي تغيير في السيادة الإقليمية يجب أن ينال موافقة الشعب الساكن فيه.



ملاحظة: واجه هذا المبدأ مماثلة من بعض الدول الاستعمارية التي رغبت في استمرار الاستغلال.

الهدف الثالث: التعاون الدولي (الاقتصادي والاجتماعي)

عصبة الأمم

إهمال
الجانب
الاقتصادي

الأمم المتحدة

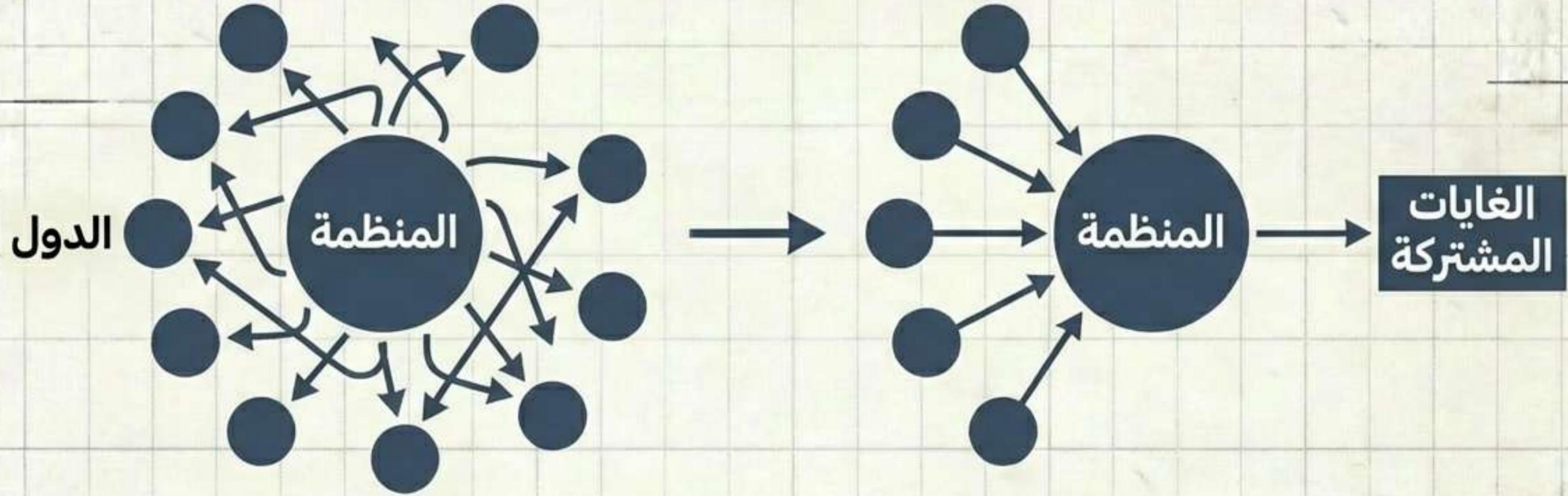
شمولية
الاختصاص

- حل المسائل الدولية
الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية.

- تعزيز احترام حقوق
الإنسان والحريات
الأساسية دون تمييز
(جنس، لغة، دين).

المنطق: الرفاه الاقتصادي يدعم الأواصر السياسية ويمنع الأزمات التي تشعل الحروب.

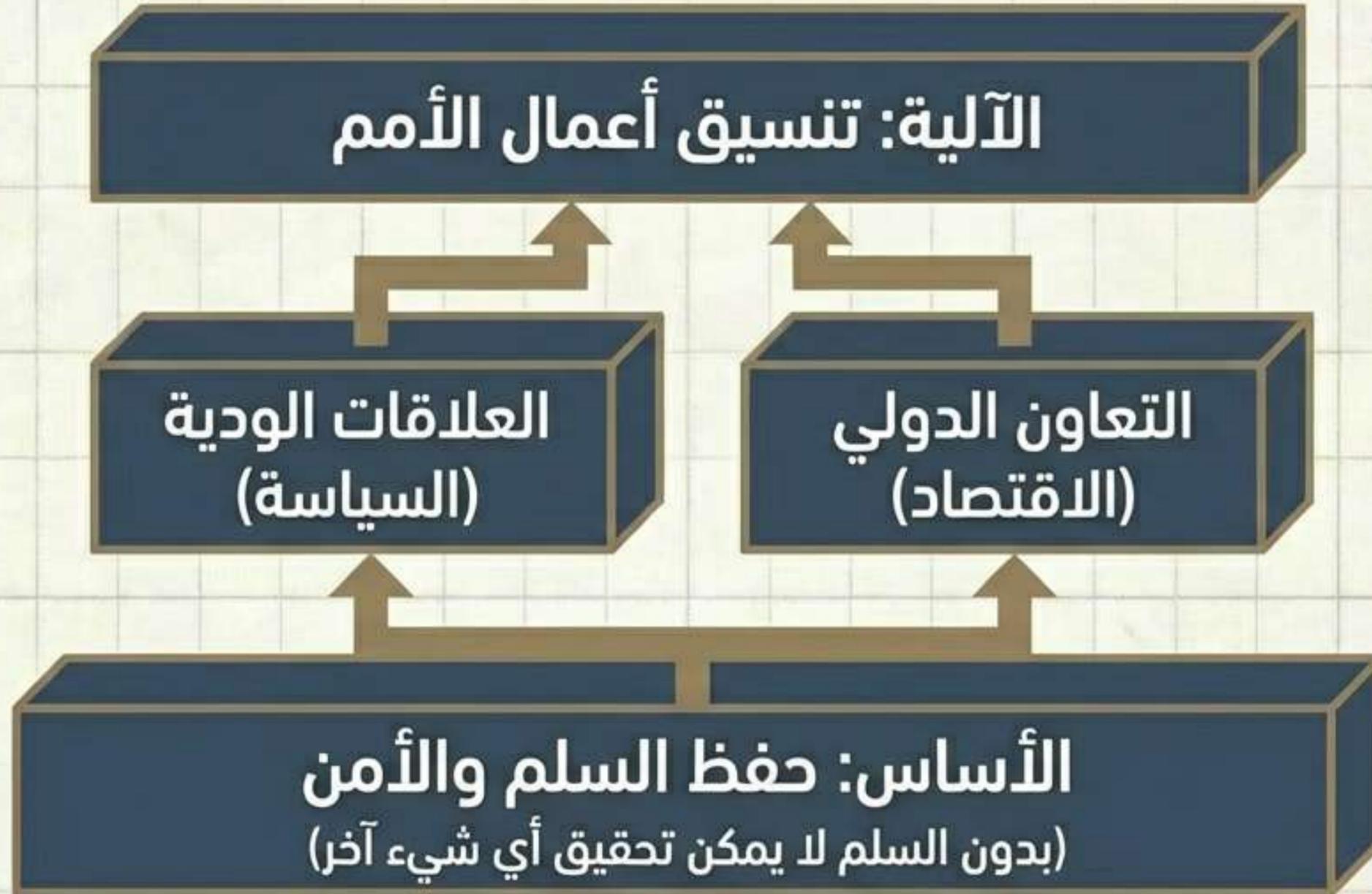
الهدف الرابع: تنسيق أعمال الأمم



جعل المنظمة "مرجعاً" لتنسيق أعمال الدول وتوجيهها.

الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية، بل نقطة ارتكاز لتوجيه المصالح الوطنية المتضاربة نحو الأمن والرفاه الجماعي.

منطق الميثاق: كيف تترابط الأهداف؟



الخلاصة: مؤسسة السلام

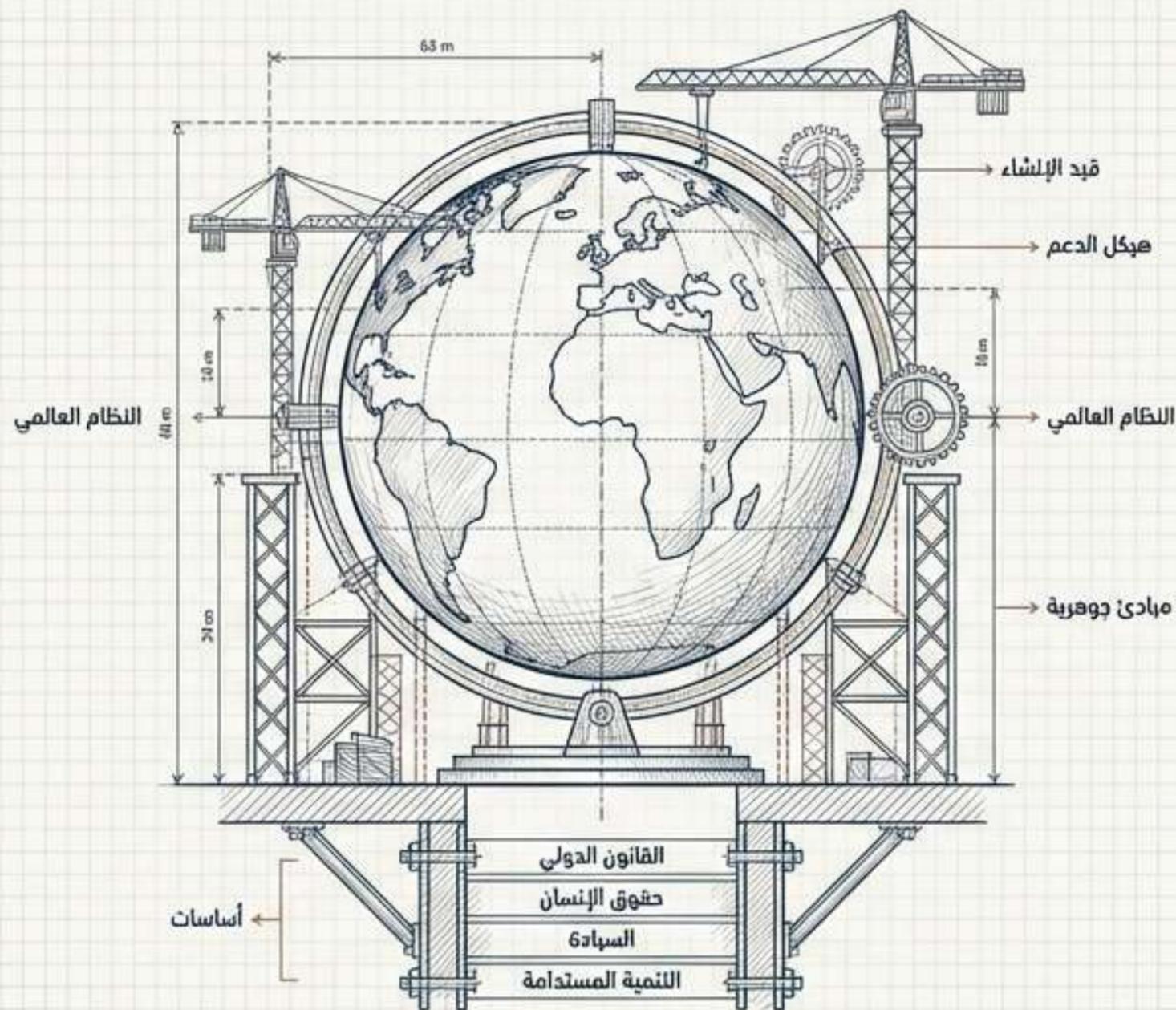
من انهيار النظام العالمي في ١٩٣٩، عبر تحالفات الحرب، وصولاً إلى هيكل قانوني متكامل في ١٩٤٥.

لم تكن الأمم المتحدة مجرد رد فعل على الحرب، بل محاولة بشرية لوضع "العدل والقانون" فوق "القوة والمصلحة".

تمت

مبادئ الأمم المتحدة: دستور العلاقات الدولية

تحليل للهندسة القانونية والسياسية للميثاق



الأمم المتحدة كعامل انسجام لا كحكومة عالمية

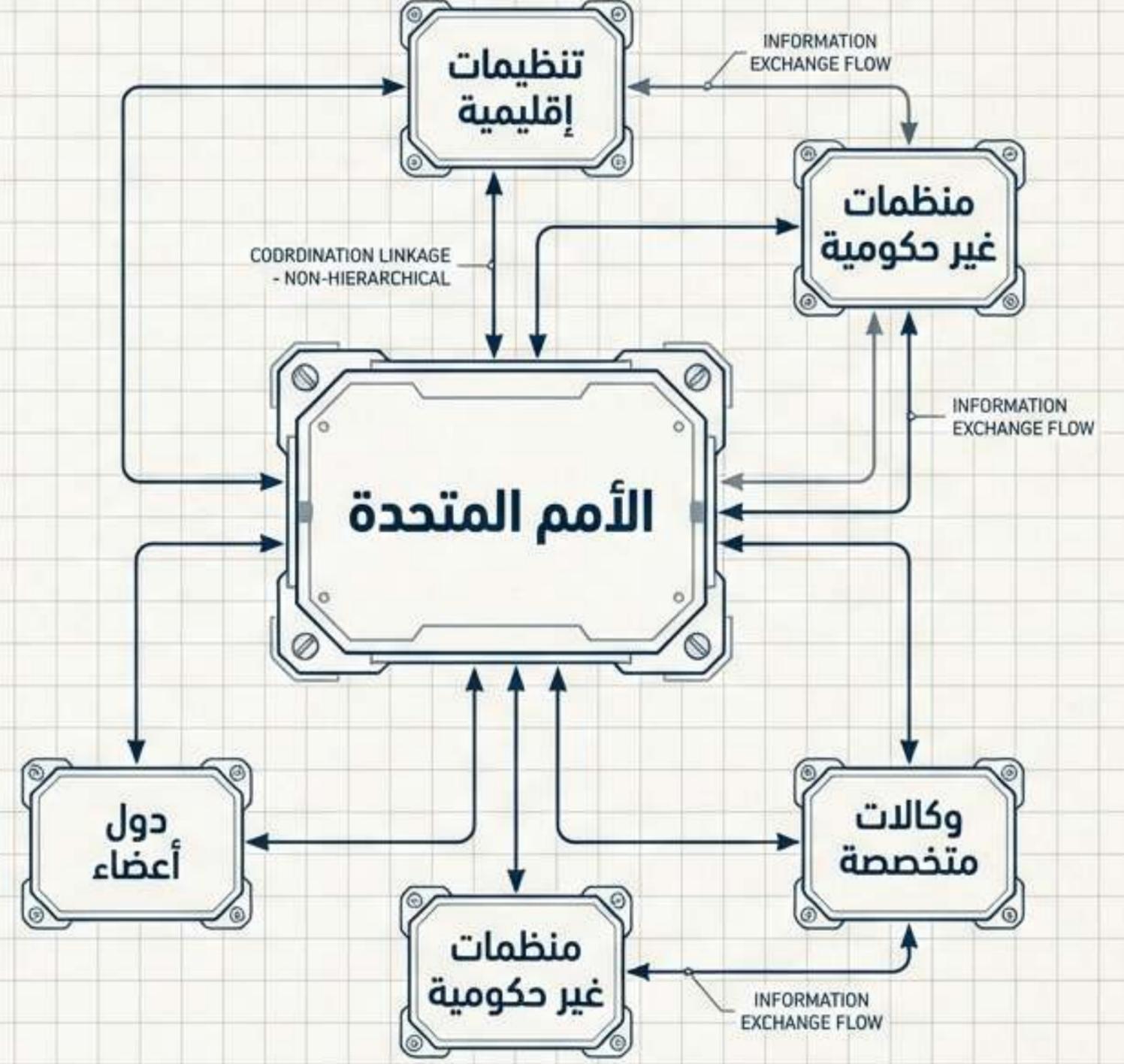
مبادئ التنسيق والتعاون الدولي

الهدف: تحقيق التناسق في السياسات الدولية.

الحرية الإقليمية: الميثاق لا يمنع الدول من التعاون في تنظيمات إقليمية خارج النطاق الأممي.

الشرط: إرسال نسخ من المعاهدات الدولية إلى الأمم المتحدة لضمان الشفافية.

تحذير: عدم الالتزام بالشرط يحد من الاعتراف الدولي بالاتفاقيات.



الأساس الأول: المساواة في السيادة

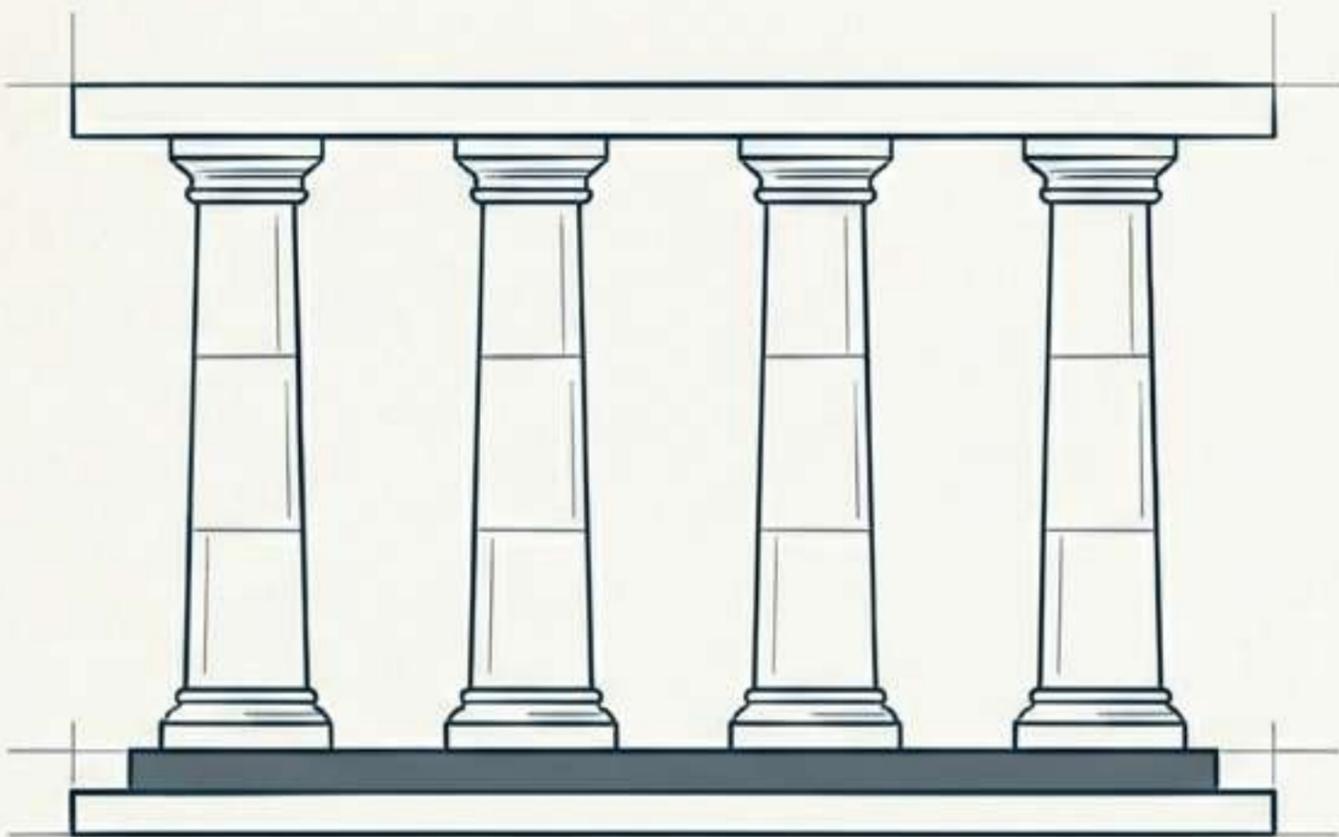
”تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في
السيادة بين جميع أعضائها.“

١. الدول متساوية قانوناً.

٢. كل دولة تتمتع بكامل حقوق السيادة.

٣. سلامة الإقليم والاستقلال السياسي مصونة.

٤. أداء الالتزامات الدولية بإخلاص.

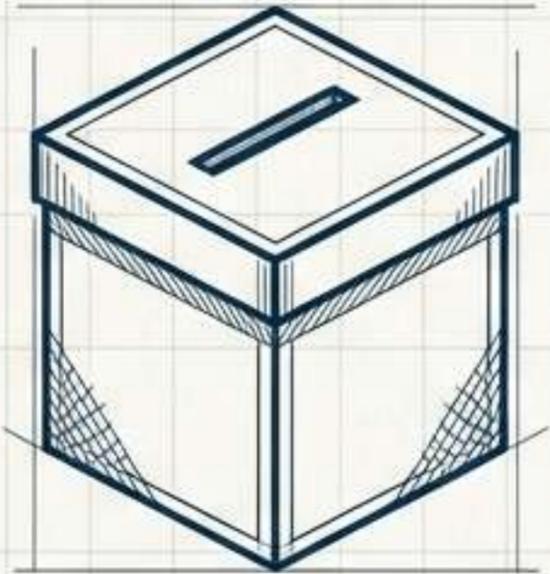


المادة ٢ فقرة ١

التطبيق العملي: صوت واحد لكل دولة في
الجمعية العامة.

الواقعية السياسية: استثناءات الكبار

المثالية



المساواة

مبدأ المساواة في السيادة (المادة ٢/١).

الواقع



الفيثو

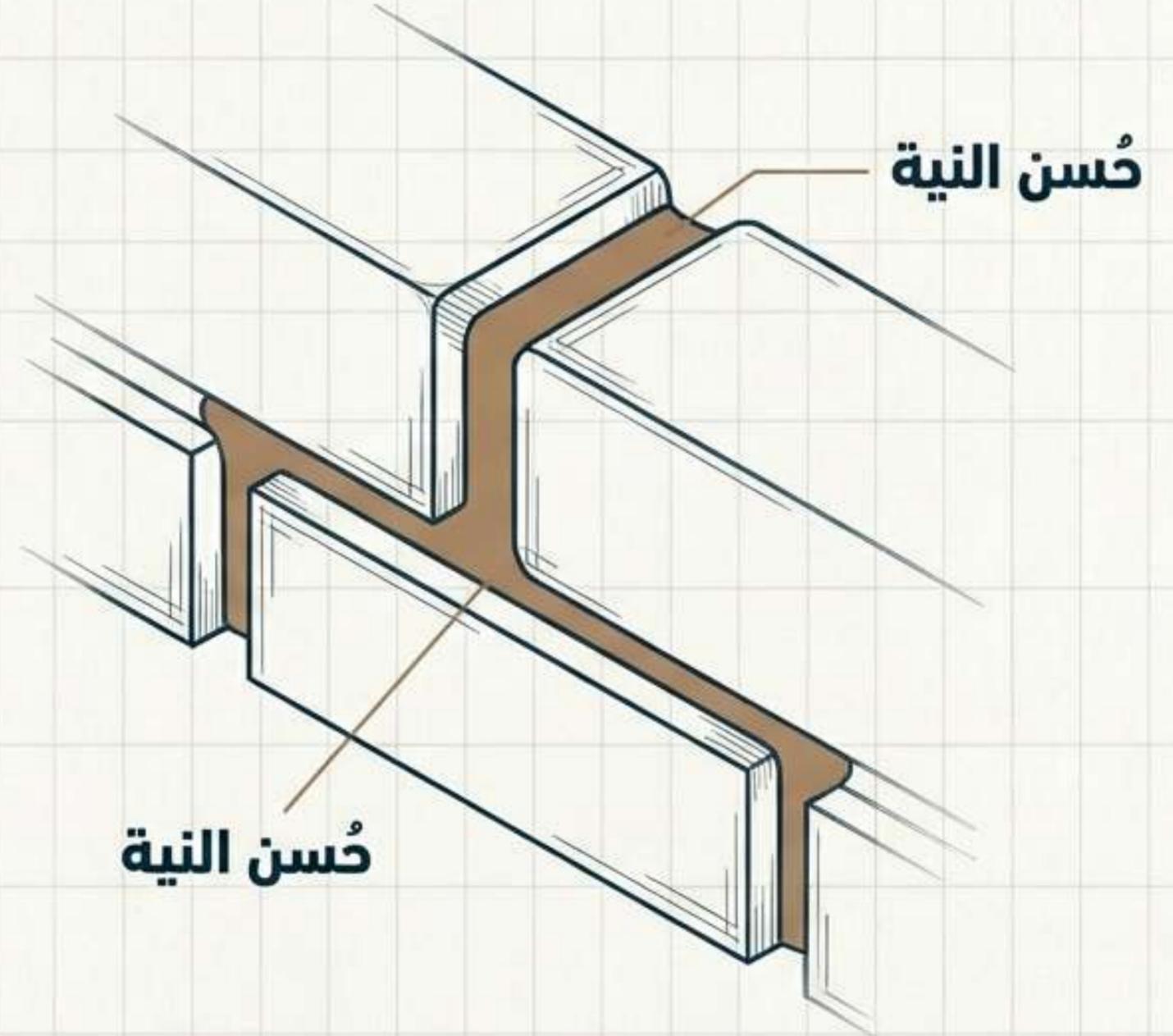
امتيازات الدول الكبرى.

- ⚙️ مقاعد دائمية في مجلس الأمن.
- ⚙️ مقاعد دائمية في مجلس الوصاية.
- ⚙️ حق الفيثو (النقض) في مجلس الأمن.
- ⚙️ القدرة على تعطيل تعديلات الميثاق.

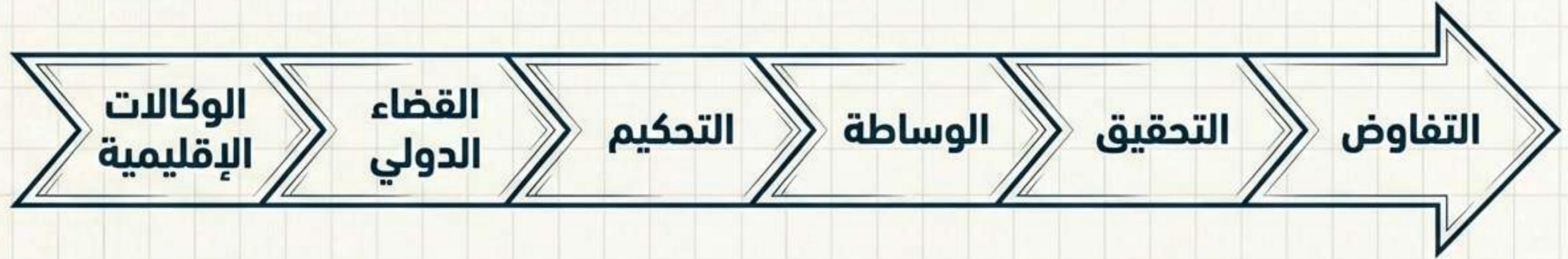
حُسن النية: الرابط الذي يمنع الانهيار

المبدأ (المادة ٢ فقرة ٢): لكي يكفل الأعضاء الحقوق والمزايا، يجب عليهم الوفاء بالالتزامات بحسن نية.

- حسن النية هو العنصر الأساس لنجاح العلاقات الدولية.
- بدونها، تظل الالتزامات حبراً على ورق.
- الدرس التاريخي: فشل المعاهدات السابقة كان نتيجة غياب النزاهة والأمانة في التنفيذ.



فض المنازعات: السلم المشروط بالعدل

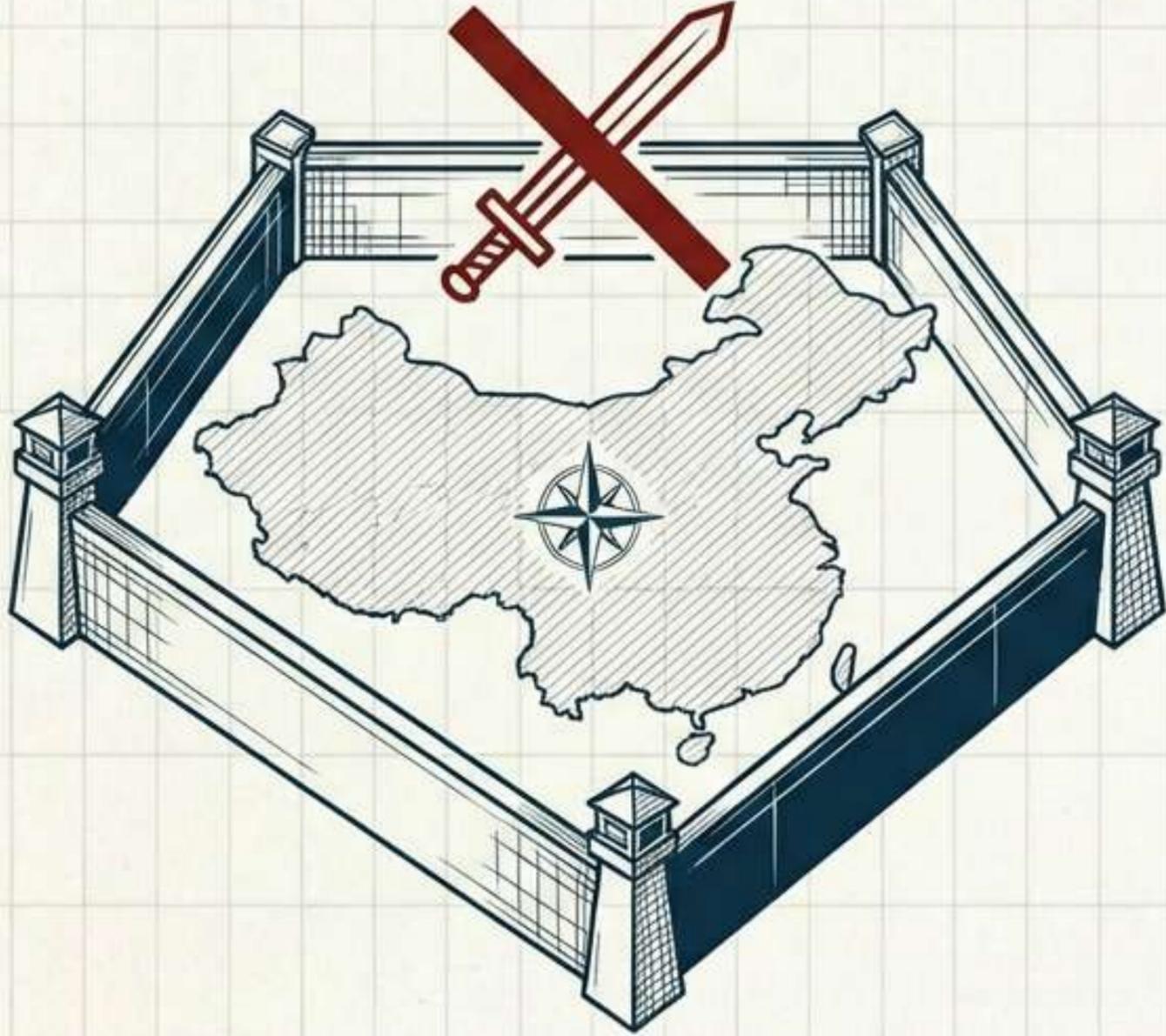


الشرط الجوهري: العدل

المادة ٢ فقرة ٣: يفض الأعضاء منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

ملاحظة: ذكر 'العدل' يمنع المساومات السياسية التي تشتري السلم المؤقت على حساب الحقوق.

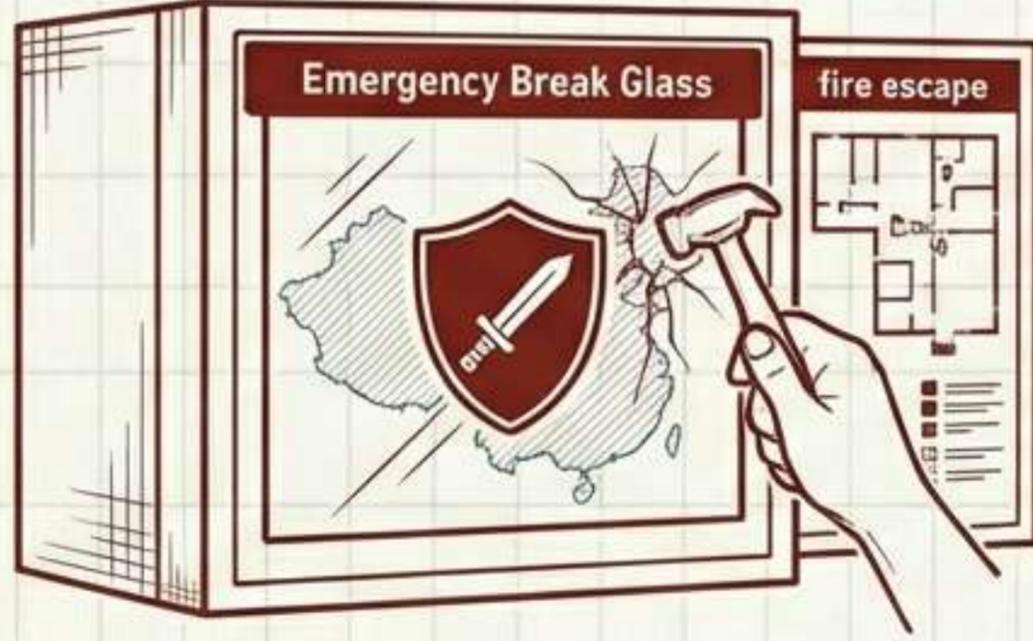
الجدار العازل: حظر استخدام القوة



المبدأ (المادة ٢ فقرة ٤): يمتنع الأعضاء عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي.

- **التطور التاريخي:** تحول جذري عن عهد عصبة الأمم.
- **النطاق:** الحظر يشمل 'التهديد' باستخدام القوة، وليس فقط الاستخدام الفعلي.
- **الاستثناء الزمني:** القوة مسموحة فقط إذا كانت تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة (مثل العقوبات الجماعية).

الاستثناء الشرعي: حق الدفاع عن النفس



المادة ٥١: الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت عليها قوة مسلحة.

الشروط

مؤقت

حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة.

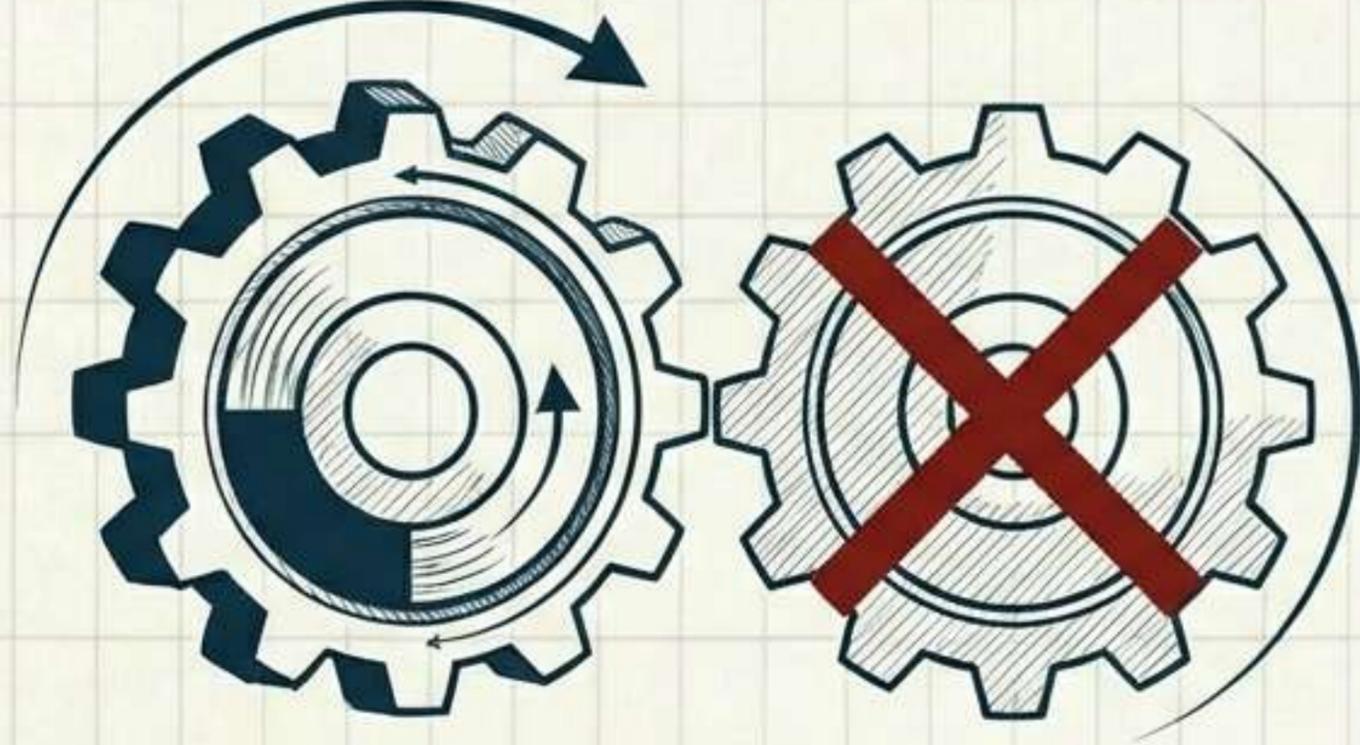
الإبلاغ الفوري

يجب إخبار مجلس الأمن فوراً بالتدابير المتخذة.

سلطة المجلس

يتوقف الحق الفردي بمجرد تدخل المجلس.

ميكانيكية الدعم: المعاونة الإيجابية والسلبية



معاونة إيجابية

معاونة سلبية

الواجب الإيجابي

الواجب الإيجابي:
تقديم كل عون للأمم
المتحدة في أي
عمل تتخذه وفق
الميثاق.

الواجب السلبي

الواجب السلبي:
الامتناع عن مساعدة
أي دولة تتخذ الأمم
المتحدة إزاءها أعمال
المنع أو القمع.

دراسة حالة

حرب كوريا. المشاركة العسكرية كانت اختيارية، لكن دعم الشرعية الأممية كان واجباً.

حدود الصلاحيات: عدم التدخل في الشؤون الداخلية



المادة ٢ فقرة ٧: ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي.

- البنية النظام السياسي.
- البنية الهيكل الاقتصادي.
- البنية التنظيم الاجتماعي والثقافي.
- البنية التنظيم العسكري.

ملاحظة: الأمم المتحدة هي الجهة التي تقرر ما إذا كانت القضية داخلية أم دولية.

متى يسقط الجدار الداخلي؟



استثناءات عدم التدخل:

تدابير القمع (الفصل السابع):

إذا هددت الشؤون الداخلية السلم والأمن الدولي، يحق للمنظمة التدخل (تطبيق العقوبات).

الرضا والقبول:

إذا طلبت الدولة بنفسها التدخل، أو وقعت معاهدة تسمح بذلك (مثل القواعد العسكرية الأجنبية).

في هذه الحالة، يعتبر التدخل ممارسة للسيادة وليس انتهاكاً لها.

عالمية الأمن: التزامات الدول غير الأعضاء



المادة ٢ فقرة ٦: تعمل المنظمة على أن تسيّر الدول غير الأعضاء على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم.

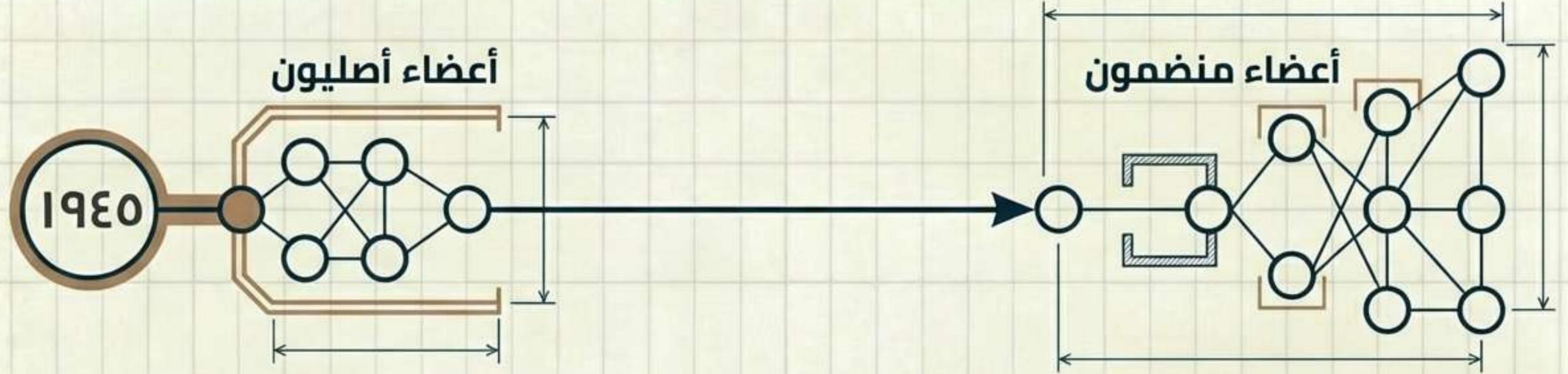
تحليل:

• ابتكار قانوني: عادةً تلزم المعاهدات أطرافها فقط، لكن ميثاق الأمم المتحدة يمتد ليشمل الجميع في قضايا السلم.

حقوق الدول غير الأعضاء:

- تنبيه مجلس الأمن للنزاعات.
- اللجوء لمحكمة العدل الدولية.
- الشكوى من الأضرار الاقتصادية الناتجة عن عقوبات المنظمة.

العضوية: المؤسسون والمنضمون



1. الأعضاء الأصليون: من شاركوا في مؤتمر سان فرانسيسكو أو وقعوا إعلان 1942.
2. الأعضاء المنضمون: من قبلت عضويتهم لاحقاً.

الحقيقة القانونية:

لا يوجد أي اختلاف في الحقوق والالتزامات.
التفرقة تاريخية فقط: كان لا بد من وجود المنظمة أولاً (المؤسسون) لكي يتم قبول الآخرين فيها.

اكتمال البنيان: منظومة الأمن الجماعي



الميثاق ليس قيداً، بل هو هندسة دقيقة توازن بين سيادة الدولة وبقاء المجتمع الدولي.



العضوية في الأمم المتحدة: بين النص القانوني والواقع السياسي

قراءة تحليلية في الميثاق، الشروط، وإشكاليات الانضمام

دراسة معمقة تستند إلى الوثائق التاريخية ومحاضر مؤتمر سان فرانسيسكو.

حدود السلطة: مبدأ عدم التدخل ليس مطلقاً

القاعدة العامة: لا يجوز للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول.



١. تدابير القمع

عند تطبيق العقوبات الرادعة لمخالفة الميثاق.



٢. طلب الدولة

إذا طلبت الدولة نفسها التدخل.



٣. المعاهدات المسبقة

وجود اتفاقيات (مثل القواعد العسكرية الأجنبية) لا يعتبر تدخلاً.

الأمم المتحدة هي التي تملك 'سلطة التقدير' لتحديد ما إذا كانت القضية شأنًا داخلياً أم لا.

فئات العضوية: تفرقة تاريخية لا قانونية

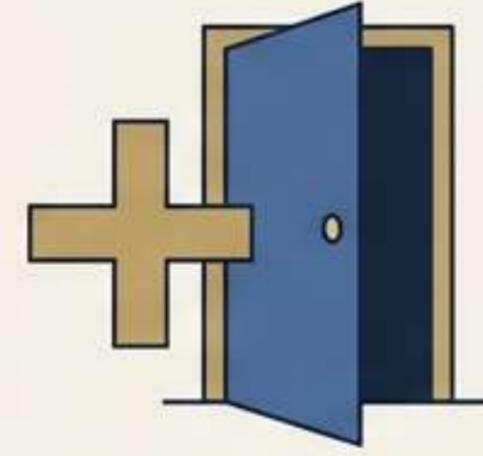
الأعضاء الأصليون



- المؤسسون الذين شاركوا في مؤتمر سان فرانسيسكو أو وقعوا تصريح 1942.

- تفرقة اقتضاها المنطق: لا بد من وجود هيئة مؤسسة لقبول أعضاء جدد.

الأعضاء المنضمون



- الدول التي انضمت لاحقاً وفقاً للمادة الرابعة.



لا يوجد أي اختلاف في الحقوق والالتزامات بين الفئتين في ميثاق الأمم المتحدة.

الأعضاء الأصليون: من هم المؤسسون؟

وفقاً للمادة الثالثة من الميثاق، تتوزع العضوية الأصلية على أربع فئات:



١. الدول الداعية

الدول الأربع الكبرى + فرنسا.



٢. دول مؤتمر يلطا

الـ 41 دولة التي دعيت للاشتراك بناءً على القرارات.



٣. الدول المضافة

روسيا البيضاء، أوكرانيا، الأرجنتين، والدانمرك.



٤. الحالة الخاصة (بولندا)

لم تشارك في المؤتمر بسبب خلاف حول شرعية الحكومة، لكن حُفظ حقها كعضو أصلي.

إشكالية التسمية: "أمم" متحدة أم "دول" متحدة؟

United Nations
أمم

الميثاق

United States
دول

الميثاق يستخدم مصطلح "الدول"، مما يوجب توافر عناصر الدولة (الإقليم، الشعب، السيادة).

كان الواجب تسمية المنظمة "منظمة الدول المتحدة" تجنباً للجدل، ولكن الاسم اعتمد لأسباب تاريخية.

الواقع العملي:

- توسعت المنظمة في تعريف "الدولة" بقبول كيانات لا تملك سيادة كاملة.
- أمثلة: قبول "الفلبين" و"الهند" و"أوكرانيا" كأعضاء أصليين قبل استقلالهم التام.
- مقارنة: عصبة الأمم كانت أكثر مرونة (سمحت بعضوية المستعمرات).

شروط الانضمام: المادة (4) فقرة (1)



- 1 أن يكون طالب الانضمام **دولة**.
- 2 أن تكون الدولة **محبة للسلام**.
- 3 أن **تقبل الالتزامات** الواردة في الميثاق.
- 4 أن تكون **قادرة** على تنفيذ هذه الالتزامات.
- 5 أن تكون **راغبة** في تنفيذ هذه الالتزامات.

الشرط الأول: مفهوم "الدولة" بين القانون والسياسة

لم يشترط الميثاق الاعتراف الدولي المتبادل، بل اكتفى بحق "حكم نفسها بنفسها".

أزمة منغوليا

اعترضت بريطانيا لأنها لا تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها (شرط غير وارد في الميثاق).

أزمة الأردن (1947)

اعترض الاتحاد السوفيتي بحجة وجود جيوش أجنبية، رغم أن الأردن دولة مستقلة.

الخلاصة: قبول الدولة في الأمم المتحدة لا يعني تلقائياً الاعتراف الدبلوماسي بها من قبل جميع الأعضاء.

الشرط الثاني: 'دولة محبة للسلام'.. المعيار السياسي المرن



اختبار الحرب: هل حاربت الدولة 'من أجل السلام'؟



اختبار السلوك: هل امتنعت عن مساعدة دول المحور؟ (مثال: البرتغال وأيرلندا).



اختبار طبيعة النظام: رفض إسبانيا بسبب علاقتها بالمحور.



اختبار السلوك الحالي: الاعتراض على ألبانيا (حادثة مضيق كورفو).

هذا الشرط يعتمد على 'النوايا'، مما يمنح الدول الكبرى سلطة تقديرية واسعة للرفض.

الشروط 3 و4 و5: الالتزام، القدرة، والرغبة

معضلة الحياد



هل يتعارض الحياد مع نظام الأمن الجماعي؟

الحل العملي: قبول النمسا ولاوس يعني ضمناً توافق الحياد مع الميثاق.

الرغبة

حسن النية

يُفترض صدق رغبة الدولة ما لم يثبت العكس.



الإكراه

الرغبة الناتجة عن إكراه باطلة.



لا يجوز الانضمام مع إبداء "تحفظات"؛ يجب قبول الالتزامات كحزمة واحدة.

الإجراءات: رحلة طلب العضوية



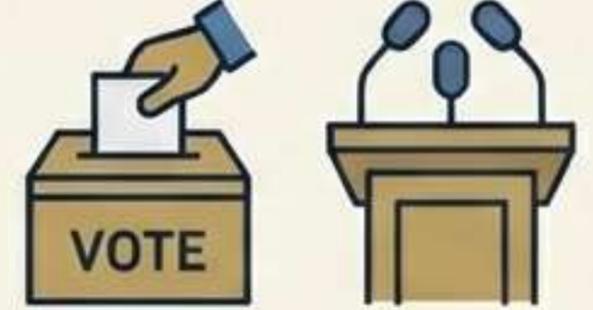
١. تقديم الطلب

إلى الأمين العام +
إعلان قبول الالتزامات.



٢. مجلس الأمن

لجنة قبول الأعضاء
الجدد ← تقرير → توصية.



٣. الجمعية العامة

اللجنة السياسية →
التصويت النهائي.

دور مجلس الأمن: بوابة العبور الإجبارية



لجنة قبول
الأعضاء الجدد

موافقة
9 أعضاء
على الأقل.

9

+

بشروط موافقة الدول
الخمسة الدائمة (P5).



التوصية للجمعية
للجمعية العامة
(إيجابية أو سلبية).

دور الجمعية العامة: القرار النهائي



إذا كانت توصية المجلس سلبية، تملك الجمعية حق "إعادة الطلب" للمجلس، لكن لا تملك قبول العضوية منفردة.

استلام التوصية. ← المناقشة في اللجنة الأولى. ← القرار → نفاذ العضوية فوراً.

الأزمة الدستورية: ماذا لو قال مجلس الأمن 'لا'؟



انقسام الحرب الباردة = الفيتو المتبادل.

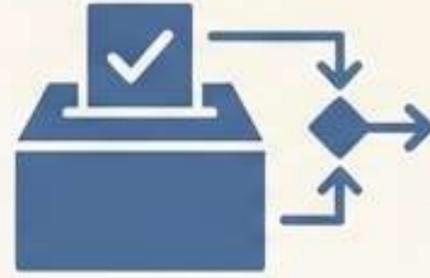
هل يجوز للجمعية العامة قبول دولة إذا
إذا عجز مجلس الأمن عن إصدار توصية؟

الجدل القانوني: محاولات تجاوز "الفيتو"



وجهة نظر أستراليا

الجمعية العامة هي "المنظمة".
دور مجلس الأمن يقتصر على
الأمن، لا العضوية.



وجهة نظر الأرجنتين

القبول مسألة "إجرائية" وليست
موضوعية -> الفيتو لا ينطبق.



الحجة اللغوية

كلمة "توصية" تشمل الرفض
والقبول. للجمعية حق التصرف
في الحالات.

الخاتمة: حين يعجز السياسيون، يتحدث القضاة



فشلت التفسيرات السياسية في حل الأزمة، مما استدعى اللجوء إلى
محكمة العدل الدولية لاستطلاع رأيها.

“

**مسألة العضوية تظل مزيجاً معقداً: نصوص قانونية صارمة، لكنها
خاضعة لتفسيرات سياسية تحكمها مصالح الدول الكبرى.**

”

أزمة العضوية في الأمم المتحدة (١٩٤٥-١٩٥٥): عقد من الجمود الصراع بين النص القانوني والواقع السياسي في زمن الحرب الباردة



بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٥، وقفت الأمم المتحدة عاجزة أمام طوابير الدول الراغبة في الانضمام. ٢٧ طلباً للانضمام بقيت "مجمدة" في أدراج مجلس الأمن. المعركة لم تكن مجرد إجراءات، بل كانت ساحة مبكرة للحرب الباردة، حيث تحولت نصوص الميثاق إلى أسلحة سياسية.

هل يملك مجلس الأمن حق "الفيتو" على الأعضاء الجدد؟

الرأي الأرجنتيني ومحاولة تجاوز العقبة



الرأي الأرجنتيني: مسألة قبول الأعضاء "إجرائية" وليست "موضوعية"، وبالتالي لا يجوز استخدام حق النقض (الفيتو) بشأنها.

الحجة القانونية: إذا وافقت الجمعية العامة (بأغلبية الثلثين)، فلا يحق لمجلس الأمن الاعتراض، لأن سلطاته محددة في فصول معينة لا تشمل اللقبول المنفرد للأعضاء.



VETO

الرأي المقابل:
المادة ٢٧ تستلزم "توصية" من المجلس، مما يعني ضمناً خضوع التصويت لقاعدة الفيتو كمسألة موضوعية



وثيقة سرية - لاهي، ١٩٤٨

الفتوى الأولى (١٩٤٨): شروط القبول ليست ورقة مساومة

محكمة العدل الدولية تتصدى لسياسة "المقايضة"



السؤال المطروح (٢٨ أيار ١٩٤٨):

هل يجوز لدولة عضو أن تعلق تصويتها بقبول دولة ما على شروط غير واردة في الميثاق؟ وهل يجوز ربط القبول بقبول دول أخرى؟
حكم المحكمة: لا.

- يجب فحص كل طلب انضمام على حدة وفقاً لما يستحقه من التقدير الموضوعي.
- لا يجوز اشتراط قبول دولة ما بقبول دولة أخرى (رفض منطق الصفقة).

الفتوى الثانية (١٩٥٠): إغلاق الباب الخلفي

هل تستطيع الجمعية العامة قبول عضو دون توصية مجلس الأمن؟



← محاولة تجاوز الجمود: في خريف ١٩٤٩، سألت الجمعية العامة المحكمة: إذا امتنع مجلس الأمن عن إصدار توصية (بسبب الفيتو)، هل يمكننا قبول العضو بدونها؟ الرد الحاسم (٣ آذار ١٩٥٠): لا. توصية مجلس الأمن هي "شرط سابق" (Condition Precedent) ولا بد منها. المحكمة رفضت فكرة أن الجمعية العامة يمكنها تفسير "غياب التوصية" أو الفيتو كأنه موافقة ضمنية. بهذا الحكم، تأكد أن مفتاح العضوية بيد الكبار فقط.

VETO

محاولة السوسية:
فلاق عرجي العامة
القبس
رعية النعضبة

وثيقة سرية - نيويورك، ١٩٥٥

الحرب الباردة في أروقة المجلس

استراتيجية واشنطن مقابل تكتيك موسكو

APPROVED

الولايات المتحدة: تبنت سياسة "الاستحقاق" لرفض طلبات الدول الشيوعية، معتمدة على أغلبيتها العددية لضمان قبول حلفائها فقط.



VETO

الاتحاد السوفيتي: استخدم "الفيتو الدفاعي" لعرقلة كل حلفاء الغرب. شعارهم: "إما قبول الجميع أو لا أحد".

النتيجة: تحولت عملية القبول إلى منافسة عقائدية؛ واشنطن تريد إثبات زعامتها برعاية طلبات حلفائها، وموسكو تسعى لتجنب هزيمة سياسية عبر منع انفراد الغرب بتوسيع عضويته.



سياسة "الصفقات الشاملة" عندما تصطدم المبادئ بالمصالح

VETO

أدى العناد المتبادل إلى تراكم ٢٧ طلباً للانضمام في مكتب
مجلس الأمن حتى خريف ١٩٥٥.

رغم فتاوى المحكمة الدولية بعدم جواز ربط التصويت بشروط
خارجية، أصر الاتحاد السوفيتي على مبدأ "المقايضة".

كان الموقف السوفيتي واضحاً: لن تمر الدول الغربية (مثل إيطاليا
وفنلندا) ما لم تمر الدول الشيوعية (مثل بلغاريا ورومانيا).



ثورة الدول الصغرى (١٩٥٥)

الخوف على عالمية المنظمة يكسر الجمود



شعرت الدول الصغيرة في الأمم المتحدة بالاستياء من تحويل مسألة العضوية إلى "كرة تتقاذفها عدة كتل". أدركت الدول الكبرى أن استمرار الصد سيؤدي إلى نتائج سيئة وعزلة دبلوماسية.

التحول: بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في التراجع عن مواقفهم المتزمتة، مدركين أن توسيع نطاق العضوية أصبح ضرورة حتمية لبقاء المنظمة.

الانفراج الكبير: صفقة ١٤ ديسمبر ١٩٥٥

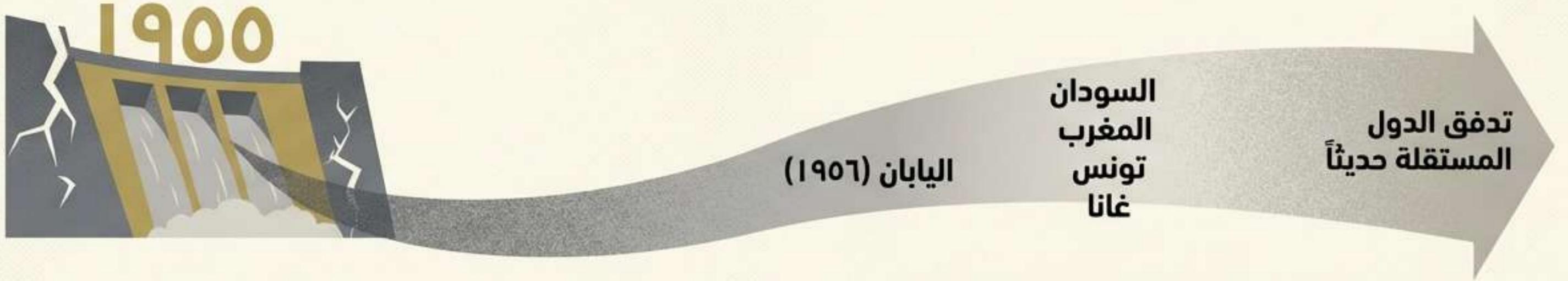
١٦ دولة جديدة في يوم واحد

DEC
14
1955

في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥، رضخت القوى العظمى للأمر الواقع. تم التوافق على "صفقة شاملة" (Deal Package) ضمت ١٦ دولة دفعة واحدة. كان هذا الحدث بمثابة إعلان رسمي عن انتهاء "أزمة العضوية" التي هددت وجود المنظمة العالمية بالخطر.

APPROVED

ما بعد الأزمة: عصر العالمية وإنهاء الاستعمار



تقلصت لائحة الانتظار، تواول
المستقة المغربي، حدداق
لائحة الانتظار، وفتحت، الأمم
المتحدة أبوابها لاستيعاب دول
آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية
بعد انحسار الاستعمار.

بعد كسر الجمود في ١٩٥٥،
تدفقت عمليات القبول
بسائذ. في العام التالي قبلت
اليابان، ثم توالدول المستقلة
حديثاً: السودان، المغرب،
تونس، وغانا.

عصر إنهاء الاستعمار

الخلاصة: القانون يفسر، والسياسة تحكم

دروس من العقد الأول للأمم المتحدة



أثبتت أزمة العضوية (١٩٤٥-١٩٥٥) أن الأمم المتحدة هي هيئة سياسية بقدر ما هي قانونية.

رغم وضوح فتاوى محكمة العدل الدولية، لم يُحل "القفل" إلا بمفتاح التوافق السياسي (الصفقة الشاملة).

اليوم، يعود الفضل لهذا التوافق الصعب في تكريس الطابع العالمي للمنظمة الذي نعرفه الآن.

